

سمو ولي العهد يشارك في (قمة الثماني) في إيفيان

المملكة تطبق مبادئ العدل والمساواة وتكفل جميع الحقوق والحريات المشروعة

صدور أنظمة عديدة لاستكمال البنية التشريعية والتنظيمية لضمان تعزيز حماية حقوق الإنسان ومكافحة أي تفرقة أو تمييز

البناء للمستقبل في المملكة
لقد أوضح خادم الحرمين الشريفين منظور القيادة للمتطلبات الشاملة للإصلاح خلال المرحلة القادمة في المملكة العربية السعودية في كلمته بمناسبة افتتاح الدورة الحالية لمجلس الشورى.. وهذا الخطاب قد تمت إحالته إلى مجلس الوزراء ومجلس الشورى لوضع برنامج عمل تنفيذي لهذا المنظور في إطار زمني محدد. إذا ما تم اتخاذ من خطوات حتى الآن فقد تمثل في تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين كافة أفراد المجتمع وكافة جميع الحقوق والحريات المشروعة، وتمشياً مع التزاماتها الدولية نتيجة لانضمامها إلى بعض الاتفاقيات الدولية، واستكمالاً لاجراءات في المملكة بغرض الدورية المستمرة للأجهزة والسياسات والإجراءات في المملكة الهامة تقويمها وتحديثها صدرت في السنوات الأخيرة بعض الأنظمة الهامة مثل: نظام المرافعات الدولية، ونظام للإجراءات الجزائية، ونظام المحاماة، ونظام المطبوعات والنشر، ونظام لتملك غير السعوديين للعقار واستثماره.. كما قامت حكومة المملكة بالسماح بإنشاء هيئة غير حكومية لحقوق الإنسان تقدم بطلب إنشائها مجموعة من المواطنين، تساعد على حفظ الحقوق وتطويرها، إضافة إلى إنشاء هيئة حكومية تعنى بحقوق الإنسان.

تجارة حرة. حيث بدأت التنفيذ عام ١٩٩٨م، ويتوقع ان تصل لهذه المنطقة بالتحريك الشامل للتبادل التجاري من القبول الجمركية وغير الجمركية في بداية عام ٢٠٠٥م. ونظراً لأن ما تحقق لا يليب طموحاتنا، فقد طرحت المملكة العربية السعودية مبادرة تهدف الى تفعيل العمل العربي المشترك، تستند على الالتزام الاخلاقي بالتنفيذ والمشاركة والشفافية، وتتمحور حول إطلاق عمل اقتصادي عربي مشترك يسهم في شد أزر الأمة العربية.

سوف يتم النظر في هذه المبادرة خلال مؤتمر القمة العربية القادم المزمع عقده في تونس اوائل العام المقبل. وتأمل المملكة ان تقود هذه المبادرة مع الأفكار الاخرى التي طرحها عدد من الدول العربية إلى بلورة عمل عربي مشترك فاعل يحقق آمال الأمة العربية وتطلعاتها، ويقوي قدراتها على مواجهة تحديات المعطيات الدولية الجديدة، ويسهم في دعم جهود دولنا لتحقيق التنمية والازدهار، ويعزز مساهمتها الإيجابية في التنمية والبناء الحضاري في العالم.

ولضمان تعزيز النتائج الإيجابية لهذه الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتقدم الملموس في جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والمبادرات المتعددة المقترحة على الصعيدين الاقليمي والدولي سواء الخاصة بالشركة او اقامة مناطق تجارة حرة او اصلاح الهيكليات والاطواق الداخلية، فمن الضروري ازالة

اقتصادها على فتح الاسواق فقط بل يجب ان تشمل توسيع الفرص للجميع. وفي مفهومنا ان هدف العولمة هو السعي لتحسين جودة الحياة، والحد من الفقر، ووضع حد للجهل. ومعالجة المرض. ان العولمة تعني المنافسة، والمنافسة تعني استنهاض الهمم. ودفع الارادة، والمزاوجة والتآلف بين الأصالة والمعاصرة والفهم الواعي المقدر، والانفتاح والاعتراف بالآخر. فهي تفتح ابوابا واسعة امام الابداع والمبادرة، وتمثل قوة حيوية تتيح فرصا وامكانات غير مسبوقة. وتعرض تحديات ومخاطر بما تمارسه من ضغوط على اقتصادات الدول ونسقتها الاجتماعية.

وللحد من سلبيات العولمة لابد من مراعاة التسلسل السليم لخطوات تحرير الاسواق السلعية والمالية واجراء الاصلاحات الضرورية المساندة لذلك، ومن المناسب العمل على تعزيز وتقوية المؤسسات المالية الدولية لتمكينها من التصدي للآزمات ومعالجة آثارها عند حدوثها.. وتجنب فرض أسلوب واحد للتعامل مع العولمة، والعمل على احترام الخصوصية الثقافية.

ونظراً لأهمية التقدم التقني كشرط اساسي للمشاركة في العولمة وللاستفادة منها، فمن الضروري العمل على تسهيل نقل التقنية للبلدان النامية ومساعدتها للاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات. في حين يقع على عاتق الدول النامية عبء العمل على ايجاد بيئة مواتية من خلال تفعيل آليات اقتصاد السوق واعطاء الدور الرئيس للقطاع الخاص.

وتشير الدلائل إلى ان العولمة جعلت من تخفيف حدة الفقر تحدياً معقداً، غير ان التصدي له يمثل ضرورة ملحة من خلال تبني سياسات اصلاح شاملة، وقد ازادت بالفعل فرص تعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر وتحقيق اهداف التنمية في البلدان الفقيرة بفضل جهود الاصلاح و جهود تخفيف اعباء الديون عن الدول المثقلة بها. ومن الواضح ان هذه الجهود لازالت أقل من المطلوب. فللازال المزيد من العمل مطلوباً لاسيما في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي وتقلب اسعار السلع الأساسية.

■ يشارك صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الدول الثماني، إضافة إلى بعض الرؤساء الآخرين التي تعقد في مدينة (إيفيان) الفرنسية.

ويضم جدول أعمال القمة عدداً كبيراً من القضايا التي تثير خلافاً في المجموعة بينها النمو المتفوق في الدول المتطورة مع ارتفاع سعر (اليورو) مقابل (الدولار) ووسائل التنمية في أفريقيا والصحة والحصول على الأدوية والمياه.

وإذا كان للدول الثماني مواقف ونظرات متباينة لكافة الأوضاع وتجاه كافة القضايا كما هي بقية دول العالم. فإن للمملكة العربية السعودية مواقف إيجابية ومتعقلة تجاه القضايا العالمية سواء في النواحي التنموية أو الاقتصادية أو التجارية وتجاه القضايا الإنسانية والاجتماعية بما فيها الصحة والتعليم والمساعدات بل وحتى النظرة إلى الإرهاب كظاهرة عالمية يجب القضاء عليها والتعامل معها بطرق ناجمة لتجنب إلحاق كافة مخاطر هذا الداء.

ولعل الوثيقة التالية تلخص مواقف المملكة تجاه مختلف القضايا التي تهم المملكة والعالم العربي والإسلامي بل وكافة شعوب ودول العالم في تعاملها الإنساني في مختلف وجوه الحياة.

وقد تضمنت تلك الأنظمة اضافات ايجابية فيما يتعلق باستكمال البنية التشريعية والتنظيمية لضمان تعزيز حماية حقوق الإنسان وحرياته ومن ذلك ما يتعلق بتحقيق المساواة ومكافحة أي مظهر من مظاهر التفرقة أو التمييز والقضاء عليه عند وجوده وبما يتفق مع المبادئ والأسس التي تقوم عليها سياسة المملكة أولاً وروح العصر ومتطلباتها ثانياً.

المملكة ومكافحة الإرهاب
يشكل الإرهاب تهديداً لحياة الأمنين وتلاستقرار العالمي، وعاقة لجهود التنمية.. والأعمال الإرهابية هي في الحقيقة لا أخلاقية تتنافى مع مبادئ وسماحة وأحكام جميع الأديان السماوية والذات الدين الإسلامي الذي يحرم قتل المدنيين والأبرياء والمستأمنين وينذر كل أشكال العنف والإرهاب.

والمملكة العربية السعودية كانت مستهدفة من الإرهاب وجاءت أحداث تفجيرات الرياض في ١١ ربيع الأول ١٤٢٤هـ الموافق ١٢ مايو ٢٠٠٣م لتؤكد من جديد أن المملكة من الدول المستهدفة بالعمل الإرهابي.

ولقد أكدت المملكة في العديد من المناسبات رفضها الشديد وادانتها واستنكارها وصبغها للإرهاب بكافة أشكاله، وأنها ضد الإرهاب وتتعاون بفعالية مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة.. كما أبدت المملكة استعدادها للاسهام بفعالية في إطار جهد دولي جماعي تحت مظلة الأمم المتحدة للتعريف بظاهرة الإرهاب بمختلف أشكاله دون انتقائية أو ازدواجية ومعالجة أسبابه واجتثاث جذوره وتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين.

إن الإرهاب لا وطن له ولا دين ولا جنسية، ومحاربه تعدى قدرة بلد أو مجتمع بعينه، وتتطلب تضاهف جهود المجتمع الدولي كافة.. وفي هذا الصدد فقط دعمت المملكة وأسهمت في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، حيث كانت من أوائل الدول التي صادقت على التوصيات الأربعين لتفريق العمل المالي وذلك في عام ١٩٩٩م وقد تم اعداد مشروع نظام غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب يخضع للمراجعة الأخيرة ويتوقع صدوره قريباً.. وبادرت المملكة بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتجميد حسابات الأشخاص والكيانات الإرهابية.

وعلى الصعيد الداخلي، تخضع التحويلات المالية لنظام متشدد إذ لا يسمح بالتحويلات إلا من خلال البنوك، ولا يسمح للجمعيات الخيرية بالعمل في المملكة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك، وتخضع أعمالها وحساباتها للمراقبة والمراجعة من قبل الجهات الحكومية المختصة.

وتعمل المملكة حالياً على إعادة تنظيم تلك الجمعيات الخيرية لاختصاصها لمزيد من الرقابة والمساءلة، ولاضفاء مزيد من الشفافية على أعمالها وأنشطتها، وهذا المشروع في مرحلته الأخيرة.. وتضبط الجمعيات الخيرية السعودية خارج البلاد تعمل الحكومة على إصدار تشريع يحصر التبرعات الموجهة للخارج في جهة واحدة حتى لا يتسرب شيء منها إلى أنشطة أو جهات مشبوهة.

المملكة قطعت شوطاً كبيراً لاستكمال متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.. وقدمت ٧٦,٣ مليار دولار لدعم الدول النامية

اما فيما يتعلق بالعراق، فلابد من السعي لخرجه من محنته الراهنة سريعاً، ليعود عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي، ووطناً مستقلاً مزدهراً ينعم شعبه بالرفاه والأمن والاستقرار، ويميش بسلام مع جيرانه، ومن المؤمل ان يكون قرار مجلس الأمن الدولي ١٤٨٣ الذي صدر بالاجماع بالموافقة على رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية المفروضة على العراق، حافظاً وداهماً لتحقيق الأمن والاستقرار الذي هو مطلب اساسي وهام لتنفيذ اي خطوات مستقبلية لإقامة حكومة عراقية تمثل جميع الفصائل العراقية وتكون قادرة على ادارة شؤونه ليكون ركيزة من ركائز الاستقرار بالمنطقة وانشاء علاقات ثقة وحسن جوار مع جيرانه.

ولابد في هذا الصدد من تضاهف الجهود من اجل معالجة القضية العراقية بكل جوانبها وان تتحمل الأمم المتحدة والدول الاعضاء في مجلس الأمن وشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة مسؤولياتها تجاه معالجة ما يجري في العراق وحماية حقوقه وراثته الثقافي وتمكينه من إدارة شؤون بلاده بنفسه وتولي مسؤولية استغلال موارد العراق وشرائه الطبيعية.

وكما هي سياسة المملكة فإنها ستعمل مع المجتمع الدولي لدعم جهود إعادة الاستقرار والنماء في العراق.. مؤكداً على أهمية أن يكون للأمم المتحدة دور محوري يتعدى الشؤون الإنسانية ليشمل عملية إعادة الاعمار وتشكيل الحكومة الوطنية العراقية وعودة العراق إلى المجتمع الدولي كدولة عضو في جامعة الدول العربية ليمارس حقوقه ويتحمل واجباته في إطار الشرعية الدولية.

دور المملكة في دعم الدول النامية
مما يحد من جهود الدول النامية في خفض الفقر وتحقيق أهداف الألفية التنموية التراجع في تنفيذ تعهدات التنمية التي قطعتها الدول المتقدمة على نفسها منذ سنوات تخصيص ما نسبته ٠,٧ بالمائة من دخلها القومي للمساعدات التنموية، بينما ساهمت المملكة في تمويل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، بالرغم من كونها دولة نامية وذات احتياجات مالية متزايدة.

فقد بلغ جملة ما قدمته من مساعدات غير مستردة وقروض مائتية مسيرة عبر القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف خلال الثلاث العقود الماضية نحو ستة وسبعين ملياراً وثلاثمائة مليون دولار. وثلثت تلك المساعدات ما نسبته حوالي ٤ بالمائة من المتوسط السنوي من إجمالي الناتج المحلي للمملكة في تلك السنوات بما يتجاوز هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة من قبل الأمم المتحدة، وقد استفاد من ذلك العون اثنان وسبعون دولة نامية في مختلف القارات منها ٤١ دولة افريقية و٢٣ دولة آسيوية وثمانين دول نامية اخرى وشملت هذه المساعدات القطاعات الأساسية للتنمية من تعليم وصحة وبنية اساسية، كما بادرت المملكة إلى المساهمة بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون عن الدول المثقلة به لدى صندوق النقد الدولي، بل ان المملكة بادرت بإعفاء عدد من الدول الفقيرة من الديون المستحقة عليها عام ١٩٩١م وذلك قبل انطلاق المبادرة الدولية في هذا الشأن.

متطلبات التنمية المستدامة في العالم العربي
لقد خضت الدول العربية، فيما يتعلق بالتعاون العربي المشترك، خطوات ملموسة نحو إقامة منطقة

مساهم سعودية لاستقرار السوق النفطية.. وتفعيل العمل العربي المشترك.. ودعم السلام العادل والشامل.. واستقرار العراق

دور المملكة في دعم الدول النامية في خفض الفقر وتحقيق أهداف الألفية التنموية التراجع في تنفيذ تعهدات التنمية التي قطعتها الدول المتقدمة على نفسها منذ سنوات تخصيص ما نسبته ٠,٧ بالمائة من دخلها القومي للمساعدات التنموية، بينما ساهمت المملكة في تمويل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، بالرغم من كونها دولة نامية وذات احتياجات مالية متزايدة.

تطورات الاقتصاد الدولي والنظام التجاري
وقد أوردت الوثيقة نظرة شمولية لكافة القضايا التي تهم المجموعة من دول حوض الخليج العربي، حيث بدأ بشرح أوضاع الاقتصاديات النامية وكيف واصلت نموها كمجموعة بفضل جهودها الإصلاحية مع الإشارة إلى تفاوت الأداء الذي مازال كبيراً بين هذه الدول وحين لا يزال كثير من الدول النامية، تعاني من أعباء الديون وتدني مستوى الإنتاجية وانخفاض مستويات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب من الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية مساعدة هذه الدول في سعيها لتبني السياسات الاقتصادية الملائمة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بدعم التنمية.

ويقع على عاتق الدول الصناعية المتقدمة عبء تبديد مخاوف الدول النامية وشكوكها تجاه عدالة النظام التجاري العالمي من خلال تبني قواعد عادلة للتجارة الدولية، وتنفيذ التزامات اتفاقات أورو جواي، وببذل الجهد اللازم وتوفير الإرادة السياسية لنجاح أجندة الدوحة للتنمية.

ومن المهم في هذا الإطار التصدي المتزايد للنزاعات الحمايية وتوتر العلاقات التجارية بين الاقتصادات الصناعية الكبرى. كما أنه من الضروري العمل على إزالة الحواجز الكمية وغير الكمية والضرائب والإعانات المحلية التمييزية التي لا تزال تحد من قدرة الدول النامية على النفاذ إلى الأسواق العالمية وبخاصة أسواق الدول المتقدمة، فالتنمية الدولية مصلحة مشتركة، وانفتاح الأسواق شرط ضروري لاستمرار الرخاء وتنميته، والدمج الكبير الذي تقدمه الدول المتقدمة لمتجانها يستعد من السوق المتجنين الأكثر كفاءة، وبحرم الدول النامية من موارد مهمة في بأمس الحاجة إليها لدعم جهودها التنموية.

وإيماناً من المملكة بأهمية منظمة التجارة العالمية فقد سعت إلى الانضمام لعضويتها، وقطعت شوطاً كبيراً في سبيل استكمال متطلبات الانضمام. ومن الضرورة التوجه نحو تحقيق عالنية منظمة التجارة العالمية بأسرع وقت ممكن من خلال مساعدات الدول الساعية للانضمام بتيسير شروطه ومنحها المرونة الكافية التي تتناسب وظروفها التنموية، وللتأكيد على أن تكون عملية الانضمام وفقاً للقواعد المقررة في الاتفاقيات المعتمدة للمنظمة وأن لا يطلب من هذه الدول التزامات تفوق ما التزمت به الدول الأعضاء.

دور المملكة في استقرار اسواق الطاقة العالمية
ادراكاً من المملكة العربية السعودية لدورها المؤثر في السوق البترولية الدولية، سعت لضمان استقرار السوق بما يخدم الدول المنتجة والمستهلكة ويخدم نمو الاقتصاد العالمي.. ومن اجل ذلك فقد عملت المملكة على طمأنة الدول المستهلكة بضمان الامدادات وبناء طاقة انتاجية عالية لغرض مقابلة احتمال نقص الامدادات أياً كانت أسبابها، وعلى الرغم من التكاليف العالية لهذا الضمان، وقد برهنت الأزمات التي مرت بها منقطقتنا مصادقية سياسة المملكة وتوازنها.

ونظراً لأن استقرار السوق البترولية يتطلب تعاون جميع الاطراف، الدول المنتجة والدول المستهلكة، فقد بادرت المملكة باقتراح (انشاء أمانة عامة) لتمتد الطاقة الدولي، يكون مقرها مدينة الرياض. وقد قطع الترتيب لانشائها شوطاً كبيراً وتم اختيار أمين عام للمنتدى. وتتطلع المملكة إلى قيام أمانة فاعلة تسهم في تعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة بما يخدم استقرار الاقتصاد العالمي ونموه، مما يستدعي دعماً متصلاً من كافة الدول.

ومن المتعين في هذا الصدد معاملة البترول بصفته سلعة استراتيجية ناضبة ذات أهمية للاقتصاد العالمي، معاملة تتناسب ومكانته هذه.. ومما يدعو للاسف ما يلقاه البترول ومشقاته من معامل تمييزية يفرض ضرائب عالية والتي كان لها آثار سلبية على الطالب عليه، وحدت من الاستثمار في تطوير وتحسين استخداماته.

العولمة : الايجابيات والسلبيات
ان موقف المملكة العربية السعودية من العولمة يركز على عدم

منذ متى وأنت تنتظر ترقية وظيفية ؟

دورة إدخال البيانات و معالجة النصوص

كما ترى إنه عصر الكمبيوتر دون منازع ! و الترقية أو الحصول على وظيفة أصبح يحتاج الى اتقان استخدام و قيادة الكمبيوتر في جميع الاعمال. فاذا كنت تبحث عن وظيفة أو تتطلع الى ترقية في وظيفتك فان دورات معهد العالمية المعتمدة توفر فرصة تاهيلك لاتقان استخدام الحاسب في الادارة بالتعليم المبرمج و التدريب العملي و التاهيل للحصول على شهادة دولية في دورة واحدة لمدة ستة أشهر فقط تشمل على سبيل المثال الآتي :

● أكسس ٢٠٠٢ ● وورد ٢٠٠٢ ● اكسل ٢٠٠٢ ● الانترنت ● الطباعة بطريقة اللبس

هذه الدورة تؤهلك للحصول على

الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر (ICDL)

معتمدة من وزارة الخدمة المدنية تحت إشراف المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني

المنطقة الشرقية:	هاتف:
الدمام شارع الملك سعود	٨٢٤١٣٢١
حفر الباطن	٧١٨١٨١١
الإحساء طريق الظهران	٥٣١١٥٥٥
المنطقة الوسطى:	
الرياض الدائري الشرقي مخرج ١١	٤٩١٥١٢٤
الرياض شارع التحلية	٤١١١٠٢
حائل، الطريق الدائري	٥٣١٧٤٧٧
بريدة طريق المدينة	٣٨١١٩٨١
الخرج شارع أبي دجانة	٥٤٨١٢٢٢
الرس طريق المدينة	٣٣٩٤٠٠٨
المنطقة الغربية:	
جدة شارع المكرونة، دوار المنجف	١١٢٥٣٢٥
الطائف عمارة الجريسي طريق الحويه	٧٢١٢٩٢٣
مكة المكرمة طريق الهجرة	٥٣٥١٠٥٩
المدينة المنورة مقابل الشيراتون طريق نوك	٨٤١٥١٣١
المنطقة الجنوبية:	
أبها طريق الخميس المطار	٢٢٤٠٨٧

الاستشاري الأكاديمي كلية علوم الحاسبات بجامعة الملك عبد العزيز

الاستشاري الأكاديمي كلية علوم الحاسبات بجامعة الملك سعود

معهد العالمية
للمسابقات والتقنية

www.alamiah.edu.sa

تعلم اللغة الإنجليزية في أفضل المعاهد الدولية

دورات لسفنة متمسدة في :

بريطانيا وكندا ونيوزيلندا

ودول أخرى

الخدمة المميزة والصدق في المعاملة مع الخبرات السعودية

مع نصائح مرسنة لخدمات الطلابة والتعليمية

المنزل شارع السنين مقابل غرناطة للرياضة هاتف: ٤٧٤٤٠٧٥ / ٤٧٦٩٦٩٨

إحدى فروع شركة الراجحي للتعليم وتنمية الموارد البشرية

شحن إلى جميع المناطق اللبنانية والسورية

بأسعار خاصة جداً

شحن سيارات سياحية إلى لبنان بسعر ٤٠٠٠ ريالاً فقط ذهاباً وإياباً

ذاهاباً فقط ٢٠٠٠ ريال

والى سورية بسعر ٢٨٠٠ ريالاً فقط ذهاباً وإياباً

ذهاباً فقط ١٤٠٠ ريال

مؤسسة عبد العزيز عثمان الحصان التجارية

شحنات كاملة ومجزأة

الرياض ت: ٢٢٢٠٢٤٩ / ٢٢٢٢٢٠٦ جوال: ٥٥٥٢٨٨٠٠٥

التخسير: هاتف: ٥٥٢٩٠٩٥٥ / ٥٥٢٩٠٩٥٥ جوال: ٥٥٢٩٠٩٥٥

وكيلنا في بيروت شركة القيسي للتجارة

هاتف: ٦٤٢٨٢٩ / ٦٤٢٨٢٩ فاكس: ٦٤٠١٨٥